لتخفى[١٤]. وأيضًا فإنه يخفى على المجيب من ايّها[١٥] يروم الانتاج فيتحيّر في معرفة ما يسلّم منها مما ليس يسلّم.

ومنها ان يَسئَل عن نقيض الشيء الذي يروم تسليمه ليكون المجيب، اذا لم يسلّم له ذلك، وتعسّر عليه، فقد سلّم له[١٦] الشيء الذي قصد تسليمه منه.

ومنها ان يَسئَل مصرّحًا بطرفي النقيض كأنه لا يبالي بأيّهما اجاب المجيب، فإنه بهذا الفعل يخفى على المجيب ايّ النقيضين يقصد تسلّمه، فربما سلّم مقصوده اذا لم يعلمه.

ومنها انه اذا استعمل الاستقراء الاّ يضع وجود الحكم لجزئيات الشيء الكلي الذي يروم تصحيحه على جهة السؤال، بل يضع[١٧] جميع الجزئيات على ان وجود المحمول امر واضح لها، وانه مما لا يحتاج الى سؤال في وجود ذلك المحمول في جزئيات[١٨] ذلك الشيء الذي يرام اثبات المحمول بكليّته[١٩] بالاستقراء. واذا اتى بجملة تلك الجزئيات كأنه قد سلّمها المجيب فيتبع ذلك بتصحيح الكلية، وهو وجود ذلك المحمول لكل ذلك الموضوع، من غير ان يَسئَل عن لزوم الكلية من قبل وجود المحمول لجزئيات الموضوع، فإنه اذا فعل ذلك ربما تعسّر المجيب عليه فلم ينتفع بالاستقراء الذي وضعه. واذا كان ذلك الكلي له اسم، وخاف اذا صرّح باسمه الاّ يسلّم له وجود الكلية، فينبغي ان ينقل الحكم من الجزئيات الى الشبه[٢٠] الموجود لها لا الى اسم ذلك الشيء الكلي المحيط بالجزئيات. واستعمال المثالات المتشابهة بالجملة يضلّل كثيرًا لأنه ينقل الحكم من بعضها الى بعض.

ومنها ان يَسئَل عما يظن به انه طرفا ضد ليس بينهما متوسط، وليس الامر كذلك. فإذا[٢١] رفع له المجيب الشنيع منهما الى جنب المحمود سلم له المحمود[٢٢]، وذلك ان الشنيع منهما يظهر قبحه كثيرًا عندما يوضع بجنب الضد الآخر، وكذلك المحمود يظهر حمده اكثر. مثل ان يسئل: هل ينبغي ان يطيع الآباء في كل شيء؟ او يعصيهم في كل شيء؟ فإنه اذا قال: ليس ينبغي ان يعصي الآباء في كل شيء، الزمه عن ذلك انه يجب ان يطيع الآباء في كل شيء. وكذلك اذا سأل: هل المحرّم الشراب الكثير ام القليل؟ فأجاب هو بأن الكثير محرّم، الزمه من ذلك ان يكون القليل غير محرّم.

وأكثر ما يعرض التغليط في السؤال، ويظن[٢٣] انه قد انعقد التغليط وقد ثبت[٢٤]، بأن يسئلوا عن امور ليس بينها اتصال وبين النتيجة، فإذا سلّمت لهم اتوا بالنتيجة كأنها قد لزمت عن تلك الامور، ويوهمون ان ذلك شيء قد فرغ منه، وان الخصم قد بكت وانقطع. فإن هذا لا يقدر على حلّه ومقاومتهم فيه الا العارف بطبيعة القياس، القليل الانفعال عن مباهتتهم ومجاهرتهم بأنهم قد ألّفوا القياس من غير ان يؤلفوه. وانما كانت الحيلة معهم في هذا الموضع عسيرة الا على الحكماء، لأن اكثر السامعين لا يعرفون طبيعة القياس.

ومن حيل السائلين انهم اذا سألوا عن مقدمة كاذبة ليبكت منها المجيب اذا سلّمها، اضطروه اما الى[٢٥] ان يسلّمها او[٢٦] يسوقوه الى الشنيع، أو الى ان يسلّم المقدمة أو القول المركب من المقدمات بحال يمكن فيها ان تحرّف فيلزم عنها التبكيت. وربما نفعهم في هذا استعمال الاستدراجات التي تستعمل في الخطابة مع السامعين، اعني ليسلّموا الشيء بالجهة التي بها يظن انهم قد سلّموا المطلوب منهم، فيحرّفونه ويعقدون عليهم التبكيت. مثل ان يسلّموا الشيء مطلقًا فيحرّفونه ويضعونه بشرط ما.

ومن حيل المجيب انه اذا لزمه التبكيت، او قارب ان يلزمه، اوهم انه سائل وانه ليس بمجيب، وهذا كثيرًا ما يفعله الناس بالطبع عند المناظرة التي يقصد بها الغلبة.

ومن الحيل للسائل[٢٧] انه اذا سأل عن مقدمات كثيرة، فسلّم المجيب بعضها ولم يسلّم بعضًا، وكان ما لم يسلّم منها يلزم عنها[٢٨] التبكيت لو سلّمها، ان يأتي بجميع تلك المقدمات دفعة ويردّ بها بالنتيجة، فإن المجيب قد يعرض له ان يتحيّر لأنه كثيرًا ما ينسى التي سلّم من التي لم يسلّم.

ومن الحيل لهم ان يخلطوا في المقدمات التي تنتج التبكيت ما ليس له غنا في انتاج التبكيت فيخفي لذلك المقدمات الكاذبة على المجيب؛ لكن[٢٩] المجيب اذا كان له شعور[٣٠] لم يمكن[٣١] هذا معه ومنعه من ذلك. فمن الحيلة للسائل ان يتطرق الى ادخال ما ليس له غنا في انتاج النتيجة بين ما له في ذلك غنا بوصلة تقيم عذره في ذلك، مثل ان يذكر الأمور اللاحقة لتلك المقدمة والأمور المتقدمة عليها والمقارنة لها.